

Verbal links in Arabic grammar (Descriptive study)

القرائن اللفظية في النحو العربي (دراسة وصفية)

إعداد: د. محمد الطيب البشير بابكر

Dr. Mohammed Altayeb Albeshier Babikir

تقوى الحاج محمد عبد القادر

Taqua Alhaj Mohammed Abd-Elgader

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة الخرطوم

^{1,2}Assistant professor, Department of Arabic, Faculty of Education, Khartoum university, Sudan

DOI: [10.55559/sjaes.v1i03.14](https://doi.org/10.55559/sjaes.v1i03.14)

Received: 04.07.2022 | Accepted: 10.07.2022 | Published: 12.07.2022

Electronic reference (Cite this article):

Babikir ا. ا. م. & Abd-Elgader (2022). ت. ا. م. Verbal links in Arabic grammar (Descriptive study). Sprin Journal of Arabic-English Studies, 1(03), 115–139. <https://doi.org/10.55559/sjaes.v1i03.14>

Copyright Notice:

© 2022 The Author(s). This is an open access article published by Sprin Publisher under the Creative Commons' Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license. <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Abstract:

This study dealt with verbal clues in Arabic grammar and showed their role in clarifying Arabic speech. It also revealed the relationship between the two types of verbal and intangible clues. It showed the views of the ancient and modern Arabic Grammarians and their contributions to clarifying those clues, especially the verbal ones. The study was based on various sources and references. This study aimed to clarify the context, enumerate its types, expand the difference in its divisions, and show the role of verbalism in explaining speech and its meaning. The study followed the descriptive approach based on collecting, classifying, and classifying the material, realizing its thought and achieving the desired goal. The study concluded after a set of results, perhaps the most prominent of which is: that "Linguistic clue" is a modern term, but its concept is old. The early Arabic grammarians took it up. Context has an apparent effect on the totality of clues, as it has a significant influence in determining the presumption, understanding and disclosing it. Verbal clues collaborate to reveal the speaker's intent and the writer's intent. The role of clues often amplifies in one context while diminishing in another. The five verbal clues are: (the tool and the solidarity, the class, the link and the parsing sign). In its conclusion, the study recommended that each clue be studied separately. To obtain a sufficient share of the study, the early Arabic grammarians enjoyed the context of the parsing.

Keywords: Presumption, Context, Verbal

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة القرائن اللفظية في النحو العربي، وبيّنت دورها في توضيح الكلام العربي، كما كشفت عن العلاقة بين نوعي القرائن اللفظية والمعنوية، وبيّنت آراء الأقدمين والمحدثين من نحاة

العربية واسهاماتهم في توضيح تلك القرائن، لاسيما اللفظية منها، واستندت الدراسة في ذلك على العديد من المصادر المتنوعة، والمراجع المتعددة. هدفت الدراسة إلى بيان ماهية القرينة، وحصر أنواعها، وبسط الاختلاف في تقسيماتها، وبيان دور اللفظية منها في توضيح الكلام ومدلوله. واتبعت الدراسة - في ذلك - المنهج الوصفي، الذي يقوم على جمع المادة، وتصنيفها وتبويبها، وإعمال الفكر فيها، بغية تحقيق الهدف المنشود منها، وخلصت الدراسة بعدُ إلى جملة من النتائج، لعلَّ من أبرزها: مصطلح القرينة مصطلح حديث، إلا أنَّ مفهومها قديم، تتاوله نحاة العربية الأوائل. للسياق تأثيرٌ غير خافٍ على مجمل القرائن؛ إذ له أثرٌ كبيرٌ في تحديد القرينة وفهمها والكشف عنها. تتعاقد القرائن اللفظية للكشف عن مراد المتكلم ومقصود الكاتب. كثيراً ما يعظّم دور قرينة من القرائن في سياقٍ ما، بينما يتضاءل في سياقٍ آخر. القرائن اللفظية خمس هي: (الأداة، والتضام، والترتبة، والربط، والعلامة الإعرابية). أوصت الدراسة في خاتمتها بضرورة دراسة كل قرينة على حدة؛ لتتال نصيباً كافياً من الدراسة، كما حُظيتُ به قرينة الإعراب من قبل نحاة العربية الأوائل.

كلمات مفتاحية: القرينة، السياق، اللفظية مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، ثمّ أمّا بعدُ:

فمن المعلوم أنّ اللغة العربية لغةٌ مُعربة، وقد تميّزت على كثيرٍ من اللغات بضبط أواخر ألفظها، هذا الضبط لعب دوراً كبيراً في توضيح معانيها، وبيان المقصود من أقوال متكلميها، حيثُ أُصطلح عليه بالإعراب، هذا الإعراب وجد اهتماماً كبيراً من نحاة العربية الأوائل، منذ أبي الأسود الدولي وتلاميذه أمثال نصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز، وتلاميذ تلاميذه أمثال عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء، مروراً بعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وصولاً إلى الخليل بن أحمد وتلميذه النجيب سيويه، منذ ذلك الحين وجد الإعراب حظاً وافراً من الدراسة والوضع والبحث والتنقيب، فوضعت فيه نظريات، وصنفت فيه مصنّفات، وبعد المصنّفات شروحٌ ومختصرات، علماً بأنّ الإعراب هو أحد القرائن اللفظية التي تعمل على توضيح المقصود من الكلام، ففي هذه الورقة - إن شاء الله تعالى - سنقف بالدراسة عند تلك القرائن اللفظية التي لم يُعرف منها - بالقدر الكافي - سوى قرينة الإعراب.

تستمدُّ هذه الدراسة أهميتها من أهمية القرائن ذاتها؛ ذلك أنّ قرينة الإعراب - وهي قرينة لفظية - حُظيتُ باهتمامٍ بالغٍ من قبل العلماء قديماً وحديثاً، على خلاف بقية القرائن اللفظية التي لم تجد حظاً مُنصفاً من الدراسة، مع بالغ أهميتها، وضرورة وجودها، وشدة احتياج قرينة الإعراب لها في الكلام العربي. تهذفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية القرينة، وحصر أنواعها، وبسط الاختلاف في تقسيماتها، وبيان دورها في توضيح الكلام ومدلوله، هذا مع التعرّف على وظيفة القرائن اللفظية ودورها في توضيح المقصود.

اتَّبَعْتُ الدَّرَاسَةَ - في ذلك - المنهج الوصفيّ، الذي يقوم على جمع المادة، وتصنيفها وتبويبها، وإعمال الفكر فيها، بغية تحقيق الهدف المنشود منها.

احتوت هذه الدراسة على الموضوعات الآتية: معنى القرينة في اللغة والاصطلاح، وأنواع القرائن، وضروب القرائن اللفظية، وبيان دور القرائن اللفظية في الكلام العربيّ، تلا ذلك خاتمة تضمّنت النتائج التي خلّصت إليها الدراسة، ثمّ زُيِّلَت الورقة - بعد ذلك - بثبت للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، هذا، والله وليّ ذلك والقادر عليه.

حدُّ القرينة في اللغة والاصطلاح:

القرينة لغة: مأخوذة من (قَرَنَ يَقْرُنُ) قَرَنْتُ الشَّيْءَ أَقْرَنُهُ قَرْنًا أَي: شَدَدْتَهُ إِلَى شَيْءٍ وَالْقَرْنُ الْحَبْلُ يُقْرَنُ بِهِ، وَقَرْنُ الشَّوْرِ مَعْرُوفٌ، وَمَوْضِعُهُ مِنْ رَأْسِ الْإِنْسَانِ قَرْنٌ أَيْضًا⁽¹⁾، فالقاف والراء والنون أصول صحيحة، لها معنيان:

أحدهما: يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر: شيء ينشأ بقوة وبشدة⁽²⁾، والقرينة فعيلة بمعنى مفعولة من الاقتران، أو هي فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذة من المقارنة⁽³⁾، والقرائن جبال معروفة مقترنة⁽⁴⁾، والقرينة هي الزوجة والنفس، والبعير يُشَدُّ إلى آخر، أو الحبل الذي يَشُدُّ البعيرين... إلخ⁽⁵⁾، ومادة (قرن) في المعاجم العربية مادة خصبة لها اشتقاقات كثيرة ومعانٍ متعدّدة، تصل في بعض المعاجم إلى المائة أو أكثر⁽⁶⁾، ولعل أغلب هذه المعاني ترجع إلى معنيين أصليين:

- الأول: العظم الناشيء من رأس بعض الحيوانات.

- الثاني: معنى المصاحبة والضم والجمع، كما في قولهم للزوجة والصاحب: قرين وهو المعنى الذي جاء في سورة الزخرف عند قوله تعالى: "أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ"⁽⁷⁾ أي: يقارن بعضهم بعضاً، أو يمشون معه، ومعنى المصاحبة والضم والملازمة هو المعنى الغالب. وهناك جامعٌ بين المعنيين الأصليين، وهو أنّ العظم الناشيء على رأس بعض الحيوانات يجتمع ويقترن وينضم إلى عظم آخر يكون بجانبه.

القرينة اصطلاحاً: هي الدلالة التي تقارن الكلام⁽⁸⁾، ومصطلح الدلالة الذي ورد لإيضاح القرينة جاء في ضمن مجموعة اصطلاحات وردت عن القدماء للتعبير عن القرينة، فهي الرابط والآية والأمرة والدلالة⁽⁹⁾، ولعل مصطلح الدليل يقوم مقام القرينة عند القدماء، حتى أنّ سيبويه (ت 180هـ) ومن جاء بعده حتى عصر

1 / معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلام ن، بلاط، بلا ت ط، ج5، ص 140-141.

2 / معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط 1979م، ج5، ص 76.

3 / التعريفات، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بلاط، بلا ت ط، ص 146.

4 / المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م ج6، ص 366.

5 / لسان العرب، ابن منظور، ج13، ص 331-337.

6 / انظر: المصدر السابق، ج13، ص331. والصاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م، ج6، ص 2181. وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دار الهداية، بيروت، بلاط، بلا ت ط، ج18، ص 449. والقاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 1426هـ - 2005م، ص1273.

7 / الزخرف، الآية: 53. وإبراهيم، الآية: 49. والفرقان، الآية: 13. و ص، الآية: 38.

8 / تفسير ابن فورك، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 2009م، ج1، ص 87. والتبيان في تفسير القرآن، الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، بلام ن، ط2، 1431هـ، ج7 ص 358.

9 / القرينة في اللغة العربية، كوايزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ط1، 2009م، ص20.

شيخ المؤرخين الإمام الطبري⁽¹⁰⁾ (توفي 310هـ)، استعملوا الدليل للتعبير عن القرينة، فقول سيبويه: "فإذا قال: ذهب، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه"⁽¹¹⁾، فالدليل الذي ذكره سيبويه هو (قرينة الصيغة) في الدراسات الحديثة.

وعُرِّفت - كذلك - بأنها: أمرٌ يشير إلى المطلوب، وهذا التعريف يشمل فهم البلاغيين واللغويين للقرينة، وكذا علماء الفقه والأصول، وهؤلاء هم أكثر من اعتنى بالقرينة بشكل خاص⁽¹²⁾ وهي: ما يوضح عن المراد، لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه⁽¹³⁾ وهي: الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه⁽¹⁴⁾، فمفهوم القرينة تشابهه علماء اللغة والفقه والأصول، وعلى كثرة تداول مفهومها تارة، أو مصطلحها تارة أخرى، إلا أننا لم نجد حداً وافياً لمصطلح القرينة عندهم؛ وسبب ذلك أنها ليست مفهوماً معقداً يباين المفهوم اللغوي كثيراً، بل يمكن للعارف باللغة أن يعقل معناها من خلال السياق الذي ترد فيه.

والقرينة بمعناها العام هي الدليل، وهي عنصرٌ مهمٌ من عناصر الجملة، يُستدل بها على المعنى؛ إذ إنها تُعصّد مظهر منه، أو توجّه النصّ إلى معنى آخر، بغير مجرى ظاهر النص⁽¹⁵⁾، يدركها المتكلم السليقي دون شعور منه بذلك، ويستعين بها في فهمه وإفهامه جمل اللغة، أمّا الباحث فعليه أن يبحث عنها ويستقرئها⁽¹⁶⁾، وللقرينة عنصران مهمان يساعدان على فهم القرينة:

العنصر الأول:

إنّ القرينة ليست أمراً خارجاً عن النص، بل يُعدّ النصّ تجسيدا للقارئ؛ أي: إنّ كل جزء منه له دلالة، ويؤدي وظيفة معنوية تعضد فهماً معيناً أو تدفعه، ففي كل نصّ قرائنٌ عدّة، لا يمكن الاكتفاء بأحدها للوصول إلى المعنى؛ لأنّ كلّ جزءٍ من النصّ يحوي من القرائن ما يوضح المراد منه، وهو ما أشار إليه الدكتور تمام حسّان، حين جعل المعنى النحوي لا يمكن أن تقوم به قرينة واحدة، بل لابدّ من تضافر قرائن متعدّدة، هي في الأساس جزء من بنية الجملة أو خارجة عنها⁽¹⁷⁾؛ لأنّ القرينة قد تكون جزءاً من الخطاب، أو داخلة في مادة من مواد الخطاب الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو المعجمية⁽¹⁸⁾، فحين أعرينا (زيداً)

10 / لعلّ أوّل استعمال لمصطلح القرينة ورد عند الطبري، وذلك في النصّ الذي ذكره في تفسيره للآية (24) من سورة سبأ، قوله تعالى: "وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين"، قال: (وقال بعض نحوي الكوفة: معنى (أو) معنى (الواو) في هذا الموضع في المعنى، غير أن القرينة على غير ذلك)، جامع البيان في تأويل أي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م، ج20، ص403.

11 / الكتاب، سيبويه، ج1، ص35.

12 / انظر: المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، مصر، بلاط، بلا ت، ج2، ص776.

13 / الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1998م، ص

734.

14 / اكتشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ج2، ص

1315.

15 / انظر: الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2000م، ص59.

16 / المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بلام ن، ط2، 2007م، ص318.

17 / اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009م، ص181.

18 / القرائن والنص (دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص)، أيمن صالح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط1، 2010م، ص

في قولهم: (ضرب زيدٌ عمراً) فاعلاً، كان بالاعتماد على عدّة قرائن، بعضها من بنية الكلمة، وبعضها من التركيب⁽¹⁹⁾.

فالقرينة إذن قد تكون جزءاً من الخطاب، أو بنية الجملة، أو بنية الكلمة؛ بمعنى أنّ أي عنصر له قابلية الاستبدال مع غيره مع إحداث أثر دلالي هو قرينة، فصيغة (فَعَلَ) في (ذَهَبَ) قرينة على حدوث الفعل في زمن مضى، وصيغة (يَفْعَلُ) في (يَذْهَبُ) قرينة على زمن الحال أو الاستقبال، فالاستبدال في الصيغة هو الذي أحدث الأثر الدلالي، في حين أن مادة الفعل (الذهاب) ليست قرينة في هذا المحل، ولكنها قد تكون قرينة إن احتمل الاستبدال مع غيرها؛ كأن يختار المتكلم (رحل) أو (سافر) بدلاً عن (ذهب) فكلّ معناها.

العنصر الثاني:

ضرورة تحديد الوظيفة المعنوية والدلالية للقرينة، فحين عدّ البلاغيون القرينة في الكلام هي كل ما لا يدل على المقصود⁽²⁰⁾، وذهبوا إلى أنّها صرفٌ للذهن عن المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي⁽²¹⁾، جعلوها ذات وظيفة محدّدة، ميدانها الحقيقة والمجاز، فما لا يحتاج إلى قرينة تُلفت إليه هو حقيقة، وما كان يُدلُّ عليه بقرينة فهو مجاز⁽²²⁾، وهذا الفهم جاء نتيجة لما وُظفَتْ فيه، وهو علم البيان الذي ينظر في كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة⁽²³⁾، أمّا الفهم الآخر لها فميدانه العلوم اللغوية الأخرى، فهو لا يجعل من القرينة أداةً لصرف المعنى عن ظاهره، إلى معنى آخر دلّت عليه القرينة فحسب؛ بل هي أداة لفهم المعنى المراد من النص؛ أي أنّها مفسّرة ومبيّنة وقريبة من هذا الفهم عند الأصوليين في حدّهم للقرينة؛ إذ جعلوها "ما يصاحب الدليل فيبين المراد به، أو يقوي دلالته أو ثبوته"⁽²⁴⁾.

وهذه الفكرة هي التي تبناها الدكتور تمام حسّان، حين جعل القرائن بديلاً عن العامل النحوي، وعن طريقها يمكن الوصول إلى المعنى.

أنواع القرائن:

القرائن قسمان: حالية ومقالية، أو لفظية ومعنوية⁽²⁵⁾، وعند الأصوليين تقسّم بحسب الاعتبار إلى أقسام مختلفة: فتارةً قسّموها إلى ظنيّة وقطعية، وأخرى إلى مقالية وحالية، وثالثة إلى جليّة وخفيّة⁽²⁶⁾، أمّا عند الفقهاء فقد قسّموها إلى الفقهاء قسمين اثنين: قرينة قاطعة: وهي التي تكون دلالتها لا تقبل العكس، وقرينة غير قاطعة: وهي التي تكون دلالتها تقبل إثبات العكس⁽²⁷⁾.

19 / اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسّان، ص 181.

20 / لا بدّ من الإشارة إلى أن المراد بما لا يدل على المقصود هو ما لا يدل على المعنى الحقيقي الذي وضع أصالة له، فالمعنى الحقيقي والمجازي مقصود من المتكلم، وإلا كيف يفهم المعنى من غير قصد. المعجم المفصل في علوم البلاغة (البدیع والبيان والمعاني)، إنعام فوال عكوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1996م ص620.

21 / معجم البلاغة العربيّة، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة، ط4، 1997م، ص 547.

22 / انظر: المطول (شرح تلخيص المفتاح)، سعد الدين التفتازاني، تحقيق أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، بلا ت ط، ص (64 و566).

23 / المطول، سعد الدين التفتازاني، ص505.

24 / القرائن عند الأصوليين، محمد بن عبد العزيز المبارك، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 2005م، ص68.

25 / انظر: شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، تحقيق أميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص197. وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، ص 1315.

26 / القرائن عند الأصوليين، محمد بن عبد العزيز المبارك، ص 101.

27 / معجم لغة الفقهاء، محمد رواسي قلعجي و حامد صادق قنبيي، دار النفائس، بلام ن، ط2، 1988م، ص362.

وعلى الرغم من إحاطة النحويين العرب بمفهوم القرينة، إلا أنَّهم لم يحدِّدوا أنواعها ولم يوجِّهوا عنايتهم نحوها⁽²⁸⁾، ولعل سبب ذلك يعود إلى اهتمام القدماء بقرينة واحدة، هي العلامة الإعرابية، ونظرية واحدة هي نظرية العامل⁽²⁹⁾، والصلة بين الأمرين قديمة قويَّة، فكان ذلك على حساب القرائن الأخرى.

ويرى الدكتور محمد حماسة أنَّ أوَّل من حاول الاهتمام بقرائن الجملة مجتمعة هو الإمام عبد القاهر الجرجاني فيما سماه (النظم)، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو... وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم)، وموضع (أو) من موضع أم، وموضع (لكن) من موضع (بل)، ويتصرف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير، وفي الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار فيصيب كلَّ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"⁽³⁰⁾، فقد تناول فيه عدد من القرائن كالصيغة والأداة والتضام والترتبة والمطابقة والنغمة، ولكنَّه ليس أوَّل من تحدَّث عن مجموعة من القرائن، فقد سبقه إلى ذلك أبو الفتح ابن جني، عندما أشار إلى عدم كفاية قرينة العلامة الإعرابية في الكشف عن المعاني النحويَّة في بعض التراكيب؛ لذا لا بُدَّ من أن يُستعان بقرائنٍ أخرى تُعين على فهم المراد، ويؤمن اللبس معها، فقد قال في باب القول على الإعراب: "... ألا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول؟ ... فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا نجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه، قيل: إذا اتَّفَق ما هذا سبيله ممَّا يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدِّم وأن تؤخِّر كيف شئت، وكذلك ضربتَ هذا هذه، وكلم هذه هذا"⁽³¹⁾.

فهذه النكتة الدقيقة التي أشار إليها ابن جني حين عدَّ قرينة العلامة الإعرابية وحدها غير كافية في الكشف عن المعاني في كل حال، إذ لا بُدَّ أن تجتمع معها قرائن أخرى تساعد على فهم المعنى، كقرينة الرتبة، والقرينة المعجمية، وقرينة المطابقة، وهذا يدل على فهم العرب للقرينة ومعرفة أنواعها، ولكن من غير تصريح بتسمية هذه الأنواع سوى الإشارة إلى أنَّها مقالية وحالية كما أشرنا سابقاً.

ويرجع الفضل في تقعيد وتبويب القرائن إلى الدكتور تمام حسَّان حين أقام نظرية لغوية أعادت فهم التراث اللغوي العربي، معتمداً على المنهج الوصفي في دراسة اللغة⁽³²⁾، ونتج عنها فهمٌ جديدٌ لم يفتن إليه النحويون كمنهج للدراسة، ألا وهو مبدأ (تضافر القرائن)، ومن ثمَّ قام بإحصاء هذه القرائن، وقدَّم دراسةً لكل

28 / انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط1، 2001م، ص112. والقرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ص18.

29 / العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص112. و الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القاسم الطلحي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، بلاط، بلا ت ط، ص535.

30 / دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط3، 1992م، ص(81-82).

31 / الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص36.

32 / انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص214.

واحدة منها على حدة⁽³³⁾، وقد اعتمد الدكتور تَمَام حَسَّان في تقسيمه هذا على ما فهمه من الإمام عبد القاهر الجرجاني من فكرة التعليق التي عدّها الدكتور تَمَام حَسَّان "أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الاطلاق"⁽³⁴⁾، ثم بيّن المقصد من فكرة التعليق بقوله: "وفي رأبي - كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال - أنّ التعليق هو الفكرة المركزيّة في النحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويّة؛ لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل، وأكثر نفعاً في التحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النحويّة"⁽³⁵⁾، وذهب إلى تحديد التعليق تحت عنوانين: (العلاقات السّياقيّة)، و(القرائن اللّفظيّة).

فإذا علمنا أنّ العلاقات السّياقيّة التي تربط بين الأبواب وتتّضح بها الأبواب هي في الحقيقة (قرائن معنويّة)؛ فقد علمنا أنّ العنوانين المذكورين معاً يتناولوا القرائن من الناحيتين المعنويّة واللّفظيّة، وهي مناط التعليق⁽³⁶⁾، ثمّ إنّ هذين القسمين يندرجان تحت ما عبّر عنه سابقاً بالمقال، ويصدق على كليهما اصطلاحاً: (القرائن المقاليّة)؛ لأنّ هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام⁽³⁷⁾.

والقرائن المقاليّة - معنويّة ولفظيّة - لها دورٌ بارزٌ ومهمٌ في التحليل الإعرابي والوصول إلى معنى التركيب النحوي⁽³⁸⁾، فالقرائن المعنويّة هي العلاقة التي تربط بين عنصرٍ من عناصر الجملة وبقية العناصر⁽³⁹⁾، واللّفظيّة هي عنصرٌ من عناصر الكلام يُستدلُّ بها على الوظائف النحويّة⁽⁴⁰⁾ وتحت كلّ قسمٍ منها قرائنٌ عدّة.

- فالقرائن المعنويّة هي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة.
 - والقرائن اللّفظيّة هي: البنية والعلامة الإعرابيّة والمطابقة والربط والتضام والرتبة والأداة والنغمة⁽⁴¹⁾.
- هذا التقسيم ومنتج عنه فيما يعرف بـ (تضافر القرائن) يُعدُّ أهم المحاولات لفهم النظام اللّغوي للعربيّة وأبعدها أثراً؛ ذلك لأنّها أول دراسةٍ في تاريخ النحو العربي كلّهُ تقيم منهجاً على أساس فكرة التعليق⁽⁴²⁾، ومن جانب آخر فإنّ ما امتازت به هذه الدراسة من جدة وفراة في محاولة تطبيق النظرية اللّغوية الحديثة على اللّغة العربيّة معتمدة على المنهج الوصفي الحديث⁽⁴³⁾، كل هذا جعل الباحثين مقلّدين لما أتى به الدكتور تَمَام حَسَّان معتمدين على التقسيم الذي ارتضاه للقرائن، عدا بعض التغيير في نسبة بعض القرائن إلى نظام معين بين لفظيّة ومعنويّة، أو صوتيّة وصرفيّة ونحويّة وهكذا⁽⁴⁴⁾؛ ولعلّ السبب في هذا يعود إلى أنّ الدكتور

33 / القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي (بحث)، تَمَام حَسَّان، مجلة اللسان العربي، المغرب، مجلد 11، ج 1 ط 1974م، ص 61.

34 / اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 188.

35 / المصدر السابق، ص 189.

36 / اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 189. وانظر القرائن النحويّة وإطراح العامل، تَمَام حَسَّان، ص 40.

37 / اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 191.

38 / الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القاسم الطلحي، ص 561.

39 / البيان في روائع القرآن، تَمَام حَسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، بلا ت ط، ص 11.

40 / المصدر السابق، ص 10.

41 / اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 190. والقرائن النحويّة وإطراح العامل، تَمَام حَسَّان، ص 41.

42 / نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط 1، 1997م، ص 68.

43 / انظر: العربيّة وعلم اللّغة النيبوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، بلا م ن، ط 1، 2000م، ص 319.

44 / انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، مصطفى حميدة، ص 158. والمعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي ص 320.

تَمَّام حَسَّان لم ينسب القرائن إلى الأبواب التي تنتمي إليها، وإن نسب بعضها فإنَّه أعاد نسبتها في موضع آخر، أو أنه جعل بعضها جزءاً من بعضها الآخر.

فالنظام النحوي - كما يراه - يُبنى على أساس مجموعةٍ من العلاقات التي تربط بين المعاني، كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وما يقدمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية، كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف⁽⁴⁵⁾، ولا قرائن لفظية للنحو إلا ما يمدُّه به الأصوات والصرف⁽⁴⁶⁾، وفي موضع آخر يرى أنَّ المعنى الوظيفي للنحو تحرسه قرائن صوتية، كالعلامة الإعرابية ونغمة الكلام، أو صرفية كبنية الكلمة والمطابقة والربط والأداة، أو تركيبية كالنظام والرتبة⁽⁴⁷⁾، ونراه مرة أخرى يحدد القرائن النحوية بالصيغة والإعراب والربط والرتبة والنظام⁽⁴⁸⁾، وقد اختلف الباحثون في تناول القرينة وفي تقسيمهم لها، أو في إضافة بعض القرائن على تقسيم الدكتور تَمَّام حَسَّان⁽⁴⁹⁾.

وسيعتمدُ الباحثان في هذه الورقة - إن شاء الله تعالى - قسمة الدكتورة كوليزار عزيز في كتابها (القرينة في اللغة العربية)؛ لأنه أشمل التقسيمات وأوضحها وأبينها من الناحية النحوية، إذ جعلت القرائن النحوية على قسمين: لفظية ومعنوية، اللفظية خمس قرائن هي: (العلامة الإعرابية، والرتبة، والنظام، والربط، والأداة)، والمعنوية أربع قرائن هي: (الإسناد، والتبعية، والتخصيص، والنسبة). وقد خصَّص الباحثان هذه الورقة لدراسة القرائن اللفظية دون غيرها، وقد خصصنا ورقةً أخرى للبحث في القرائن المعنوية؛ حتى يجد كلُّ موضوعٍ نصيباً كافٍ من البحث والاستقصاء.

القرائن اللفظية:

توطئة:

تُعَدُّ الدلالة اللغوية من أبرز مصاديق الدوال على المعاني، وأنَّ النص غالباً ما يكون مستوعباً للمعنى المختلج في نفس المتكلم، قال ابن جني في حد اللغة: "هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽⁵⁰⁾، فالتعبير عن الغرض هدف يسعى إليه المتكلم، ووسيلته في هذا: اللغة التي يتقاهم بها مع نظرائه بنحو تكون مبيّنة عن غرضه.

وفي كل لغة من اللغات البشرية نظام صوتي وصرفي ونحوي، وقائمة من المفردات يُودَى بها المعنى وفق تلك الأنظمة، فالنظام الصوتي هو المكون للنظام الصرفي عن طريق (الفونيمات)، ويستعمل النظام الصرفي من (المورفيمات)⁽⁵¹⁾ ما يؤلف النظام النحوي الذي قوامه العبارات والجمل⁽⁵²⁾، وهو يعتمد في بيان

⁴⁵ / اللغة العربية معناها ومبناها، تَمَّام حَسَّان، ص178. والقرائن النحوية وإطراح العامل، تَمَّام حَسَّان، ص38.

⁴⁶ / المصدر السابق، ص38.

⁴⁷ / الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر النحوي عند العرب)، تَمَّام حَسَّان، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط1988م، ص 325.

⁴⁸ / انظر: مقالات في اللغة والأدب، تَمَّام حَسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م، ج2، ص 86.

⁴⁹ / انظر: المعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي، ص320. والقرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل، ص 39.

⁵⁰ / الخصائص، ابن جني، ج1، ص34.

⁵¹ / الفونيم: هو أصغر وحدة صوتية يستطيع المرء تغييرها في الكلمة، وتأثيره في الدلالة يكون عند تغييره في الكلمة، والاتجاه الغالب عند الباحثين أن لا تأثير له على التركيب، انظر: معجم الصوتيات، رشيد العبيدي، ديوان الوقف السني، العراق، ط1، 2007م، ص (132-133). والمورفيم: هو السوابق واللواحق والحشو من العلامات المميزة بين المعاني والدلالات، وتغييره يعني تغيير دلالة التركيب انظر: المصدر السابق، ص (198-199).

معانيه على الوظائف التي تؤديها الكلمات في الجمل، فلكل كلمة - زيادة عن معناها المعجمي - وظيفة تؤديها بحسب السياق اللغوي الذي ترد فيه" وتحليل مبنى الجملة في اللغة العربية يبدأ بالمعنى النحوي (الوظيفي) فيوضح العلاقة بين مبنى الكلمة ومعناها النحوي، ثم ينتقل التحليل إلى المعنى المعجمي للكلمة في اللغة، وذلك في إطار نظرية السياق، للوصول إلى المعنى الدلالي⁽⁵³⁾.

والنحو العربي هو أحد أنظمة اللغة العربية الذي يتجسد به المعنى، مستعيناً على ذلك بمجموعة من الأمارات والقرائن التي تُعين على فهم المراد من النص، وما على الناظر إلا السعي وراء القرائن المختلفة⁽⁵⁴⁾، والمعاني النحوية - غالباً - تقوم على القرائن اللفظية والمعنوية، هذا علاوة على قرينة (سياق الحال)، والقرائن اللفظية تشمل: العلامة الإعرابية والأداة والتنضام والترتبة والربط، ويمكن تعريفها بأنها: "الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي أو على مستوى التركيب الكلامي ككل"⁽⁵⁵⁾.

من هنا يتضح أنّ القرائن بشكل عام - واللفظية بشكل خاص - تؤدي إلى كشف المراد من النص، عن طريق تحديد الوظيفة التي تؤديها الكلمات داخل الجملة المنطوقة أو المكتوبة، عن طريق تحليلها وفهمها، وبذا يؤدي النص وظيفته في البيان والإفهام، ويكون قادراً على استيعاب المعنى الذي يريده المتكلم، وللقرائن اللفظية الأثر البالغ في استنتاج معنى النص وتوجيه دلالاته، وقد بدأ الباحثان البحث بقرينة الأداة ثم تتبعها بقية القرائن وهي على النحو التالي:

أولاً: قرينة الأداة:

الأدوات قسم من أقسام الكلام كثيرة الدوران، عظيمة الاستعمال في اللغة، إذ أنّ تركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها⁽⁵⁶⁾، وهي من أهم الروابط بين الجمل " تربط الأسماء بالأفعال والأسماء بالأسماء، والجمل بالجمل"⁽⁵⁷⁾، وكثير من المعاني متوقف على ذكر أدواته⁽⁵⁸⁾.

والأداة في اللغة: هي الآلة التي يستعملها ربّ الحرفة في عمله، وجمعها أدوات⁽⁵⁹⁾ وأداة الحرب: سلاحها⁽⁶⁰⁾، والأداة تعمل أعملاً يتوصل بها إلى ما يراد⁽⁶¹⁾.

وفي الاصطلاح: هي "روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها"⁽⁶²⁾، ولكون بعض الأدوات لا تفيد الربط، كأدوات الاستفتاح والنداء وغيرها، عرّف بعض الباحثين

52 / انظر: مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، القاهرة، ط 1991م، ص14.
53 / في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009م، ص 126.
54 / انظر: الدلالة السبئية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، دار السياب، لندن، ط1، 2007م، ص 37.
55 / أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1977م، ص 180.
56 / رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3 2002م، ص2.
57 / دراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس، شركة الربيعان، الكويت، ط1، 1979م، ص 26.
58 / انظر: أقسام الكلام العربي، فاضل مصطفى الساقى، ص 262
59 / انظر: لسان العرب (أدو)، ابن منظور، ج14، ص24.
60 / انظر: تاج العروس (أدو)، الزبيدي، ج37، ص51.
61 / انظر: مقاييس اللغة (أدو)، أحمد بن فارس، ج1، ص73.
62 / دراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس، ص 24.

الأداة بأنها: "كلمة تدلُّ على معنى في غيرها، وقد تستعمل للربط بين أجزاء الجملة الواحدة، أو الربط بين الجمل"⁽⁶³⁾.

وقد حظيت الأداة باهتمام العلماء منذ القدم، فصنفوا فيها المصنفات، قال المرادي: "لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبيّناً أكثرها على معاني حروفه صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها، قد كثر ورودها، وبعد غورها، فعزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيتها"⁽⁶⁴⁾، فتناولوها عن طريق مصنفات تفسير القرآن، فيما يعرف بكتب المعاني والغريب وغيرها، وكتب النحو، نحو كتاب سيبويه، ومصنفات خاصّة بالحروف نحو حروف المعاني للزجاجي، وبعضها اختصّ بجزء من الحروف ك (الألفات) لابن الأنباري، و(اللامات) للزجاجي وغيرها.

وقبل الدخول في مفهوم الأداة بوصفها قرينة لا بدّ من التفريق بين الحرف والأداة، "الأداة أعم من الحرف، فالحرف يقيدنا بالحرف وحده دون الاسم والفعل، أمّا الأداة فيدخل فيها زيادة على الحرف الاسم والفعل؛ لأنّ الأدوات في العربيّة ليست حروفاً فقط، بل ترد أحياناً أسماء وأفعال"⁽⁶⁵⁾، وهذا الفهم للأداة لم يكن واضحاً منذ بدايات الدرس النحوي، حيث إنّ لفظ الأداة عند النحويين القدماء كان يتماشى مع المعنى المعجمي، فهي تعني الآلة التي تستعمل، أو تكون - غالباً - بمعنى الحرف المقابل للاسم والفعل⁽⁶⁶⁾، وهي ما دفع الدكتور محمود أحمد الصغير إلى الحكم على القدماء بعدم اتّضح مفهوم الأداة عند المفسرين والنحويين⁽⁶⁷⁾.

ولعلّ مفهوم الأداة اتّضح في القرن السابع الهجري، وصار دالاً على معنى محدد "واتّضحت فيه حدود المفهوم الاصطلاحي، بعد أن أصبح في الميدان علم خاص بهذه الحروف"⁽⁶⁸⁾، حيث تطوّر هذا المفهوم ليشمل الحرف، وما تضمن معناه من الاسم والفعل والظرف⁽⁶⁹⁾، حتى استقرّ حدّ الأداة عند السيوطي (911هـ) بقوله في الباب الذي عقده (في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر): "أعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف"⁽⁷⁰⁾، ومصطلح الأداة بهذا الفهم يجعل النحويين العرب متقدمين على غيرهم من اللغويين المعاصرين⁽⁷¹⁾.

والأداة قرينة لفظية مستعملة في التعليق أو الربط كما يسميه علماء الأصول⁽⁷²⁾، الربط بين الأبواب المفردة، كما في حروف الجر والعطف وغيرها⁽⁷³⁾، وهي من القرائن المهمة في الاستعمال العربي، ف"كل

63 / أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة الكوفة 2010م، ص 207.

64 / الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص19.

65 / القرينة في اللغة العربيّة، ثَمَام حَسَّان، ص122.

66 / انظر: دراسات في الأدوات النحويّة، مصطفى النحاس، ص13.

67 / انظر: الأدوات النحويّة في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 2001م، ص 915.

68 / التحليل النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية، مصر، ط1، 2002م، ص 216.

69 / انظر: الخلاف النحوي في الأدوات، عامر فائل محمد بلحاف، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م، ص19.

70 / الإقتان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ط1974م، ج2، ص 166.

71 / انظر: الخلاف النحوي في الأدوات، عامر فائل محمد بلحاف، ص 19.

72 / نظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، منشورات دار الصدر، ط7، 1434هـ، ج1، ص89.

جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكلم في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة⁽⁷⁴⁾، إذن فالأداة هي أكثر من كونها حرف، وتشمل أصناف عدة، وهي جزء لا يتجزأ عن عناصر الكلام الذي تربط بين أجزائه.

حيث إن كثيراً من أساليب العربية يتضح معناها عن طريق الأداة، كأسلوب النفي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي وغيرها⁽⁷⁵⁾، والأدوات في اللغة العربية تشمل خمسة أصناف هي: ⁽⁷⁶⁾

1. حروف المعاني، وتضم: الأحادية نحو: (الهمزة)، والثلاثية نحو: (لم)، والثلاثية نحو: (إلى)، والرابعة نحو: (إلا)، والخامسة وهي (لكن) فقط.

2. أدوات الاستفهام التي تُعدُّ عند النحويين من الأسماء، نحو: (من، ما، متى، أين... إلخ).

3. أدوات الشرط التي تُعدُّ عند النحويين من الأسماء، (من، ما، مهما... إلخ).

4. كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

5. (ما) التعجيبة، و(كم) الخبرية.

من هذا التعدد كان للأداة أهمية كبرى في التركيب؛ لأنَّ الأداة عبارة عن نظام للمعاني والصيغ اللغوية المترابطة بينها⁽⁷⁷⁾، وتتجلى أهميتها في أثرها في قرينة الإعراب والربط والتضام والترتبة، فضلاً على كونها قرينة مهمة من القرائن الكاشفة عن المعنى، ووسيلة مهمة من وسائل أمن اللبس⁽⁷⁸⁾، وتعدُّ الأداة من أهم الوسائل التي تغير المعنى النحوي في الجمل العربية⁽⁷⁹⁾ فقولك: (ما أتاني زيد)، قد انقلب معناه تماماً عند قولك: (ما أتاني إلا زيد)؛ لأنَّك أدخلتَ (إلا) لتوجب الفعل لهذا الاسم؛ ولتتفي ما سواه، فصار هذا الاسم مستثنى بفعل الأداة⁽⁸⁰⁾.

و لقرينة الأداة دورٌ كبيرٌ في توجيه المعنى، وذلك حسب نوع الأداة وتعدُّ دلالتها، وخروجها عن معناها إلى معنى آخر، ولفهم الأداة لا بدُّ من الإلمام بأساليب التعبير في اللغة العربية، إضافة لذلك أنَّ للسياق أثراً مهماً في تحديد دلالة الأداة، إذ أنَّ الأداة من أكثر أصناف الكلام تفاعلاً مع السياق.

ثانياً: قرينة التضام:

عَرِّف التضام بأنَّه: استلزام أحد العنصرين النحويين لعنصر آخر، أو التناهي بين العنصرين، أو هو كلُّ لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب، أو لفظ ومحل إعراب بينهما اقتضاء ضروري أو غير ضروري⁽⁸¹⁾، فهو علاقة تنشأ بين عنصرين داخل النظام التركيبي، لذا كان التضام من القرائن العلائقية التي لا تنضج إلا عن

73 / نظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص 125.

74 / المصدر السابق، ص 123.

75 / انظر: القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل، ص 123.

76 / انظر: أقسام الكلام العربي، فاضل مصطفى الساقى، ص (264-265).

77 / نظرية أدوات التعريف والتكثير وقضايا النحو العربي، غراتشيا غابوتشان، تحقيق جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، سوريا، ط 1980م، ص 203.

78 / انظر: النحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، ص 38.

79 / المعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي، ص 333.

80 / انظر: الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 310.

81 / نظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص 217. ولغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1996م، ص 232. والموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية)، حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2005م، ص 25. والمنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، عز الدين مجدوب، كلية الآداب، سوسة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط 1، 1998م، ص 270.

طريق التركيب والتعلق بين العناصر اللغوية، من دون تعيين لباب نحوي، إذن لا يخلو باب من أبواب النحو العربي من ظاهرة التضام، وقد قسّم الدكتور تَمَام حَسَّان علاقة التضام النحوي⁽⁸²⁾ على قسمين هما: (التلازم والتنافي).

أولاً: التلازم: وهو ما يحصل بين بعض الوحدات النحويّة من تضام إلزامي حيث إنّ ظهور هذا العنصر يستلزم ظهور عنصر آخر؛ لأنّ كلّاً منهما متمم للآخر، وبه يكتمل معناه⁽⁸³⁾، وهو على قسمين:

1. الذّكر: وهو يعني أنّ العنصرين المتلازمين موجودان في النّص.

2. الحذف: وهو تقدير أحد العنصرين؛ بسبب حذفه أو استتاره، فالمبنى هنا عديم.

ويتخذ التلازم بين العناصر اللغوية شكلين، هما: الاختصاص والافتقار.

• أمّا الاختصاص: فهو "من صفات الحروف والأدوات"⁽⁸⁴⁾، إذ أنّ كثيراً من الأدوات تختصّ بالدخول على نوعٍ معيّن من الألفاظ، كاختصاص (إنّ) وأخواتها بالدخول على الأسماء⁽⁸⁵⁾، وسببه اللفظ لا المعنى، فمعنى (إنّ) - مثلاً - هو التوكيد، وهو معنى يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة ولكن (إنّ) اختصّت بالدخول على الاسم المبتدأ، ومعنى (لم) النفي، وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة، ولكن (لم) تختصّ بالدخول على المضارع، وهكذا⁽⁸⁶⁾، ويمكن إجمال أهم مظاهر الاختصاص في النحو العربي على النحو التالي:⁽⁸⁷⁾

1. اختصاص (إنّ) وأخواتها بالدخول على الأسماء.

2. اختصاص الخفض بالدخول على الأسماء.

3. اختصاص حروف النداء بالدخول على الأسماء.

4. اختصاص (إنّ) المخففة بالدخول على الأفعال.

5. اختصاص (أفعل) بنصب النكرات بعدها على التمييز.

6. اختصاص الجزم بالأفعال.

7. اختصاص حروف النصب بالمضارع.

8. اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال.

إلى غير ذلك من مظاهر الاختصاص في النحو العربيّ في باب الأدوات ويفهم من هذا أنّ معنى

التلازم والاختصاص، هو أنّ وجود الأوّل يعني وجود الثاني ونفي ما عداه.

• أمّا الافتقار، فله نوعان:

⁸² / قسم الدكتور تَمَام حَسَّان التضام بدءاً على قسمين: التوارد والتلازم، وقد اغفل دراسة تضام التوارد؛ لأنه أقرب إلى الدراسات البلاغية، فهو ليس من القرائن النحويّة، بقي التلازم ويتفرع عنه التنافي، وهذا التضام قرينة نحوية لفظية، وهو المقصود من التضام النحوي، انظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص (216-217).

⁸³ / انظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيوييه، لطيف حاتم الزامل، ص 173.

⁸⁴ / البيان في روائع القرآن، تَمَام حَسَّان، ج 1، ص 89.

⁸⁵ / انظر: الخلاصة النحويّة، تَمَام حَسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م، ص 81. والنحو الأساسي، محمد حماسة وآخرون، ص 201.

⁸⁶ / انظر: الموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص 70.

⁸⁷ / انظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 220. والخلاصة النحويّة، تَمَام حَسَّان، ص (80-81). والتضام والتعاقب في الفكر النحوي، نادية رمضان النجار (بحث)، مجلة علوم اللّغة، مصر، مجلد3، العدد4، 2000م، ص 109.

الأول: افتقار متأصل: هو العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال إلا لغرض الدراسة والتحليل، ومن مظاهره: (88)

1. افتقار الصفة إلى الموصوف.
 2. افتقار الاسم الموصول لجملة الصلة.
 3. افتقار جملة الموصول إلى عائد يعود على الموصول.
 4. افتقار حروف العطف إلى معطوف، وحروف الاستثناء إلى مستثنى، وحروف الجر إلى مجرور.
- والملاحظ "أنَّ هناك مساحة مشتركة بين الظاهرتين: ظاهرة الافتقار المتأصل وظاهرة الاختصاص" (89)، وكذلك يلحظ أنَّ هذا القسم من الألفاظ يكون افتقاره مختصاً بالكلمة من حيث هي بنية ولفظ "ولا يمتدُّ بها إلى التركيب" (90)، فحروف العطف والجر والاستثناء وغيرها مفتقرة ذاتاً إلى ما يتممها، وافتقار الضمير إلى مرجع هو افتقار بأصل الوضع، على أنَّ تمام فائدة هذه العناصر اللغوية مع ما تطلبه إنما يكون من وقوعها في التركيب اللغوي الصحيح، مستعينة بالسياق في تحديد وظائفها وما تشير إليه (91).
- الثاني: افتقار غير متأصل: ويكون للتركيب، أي هو غير منسوب للكلمة كالسابق؛ لأنَّها بحسب الأصل غير مفتقرة، وذلك بحسب أصل وضعه مفتقر (92)، ومن أمثله (93):

1. افتقار المبتدأ إلى الخبر.
2. افتقار الفعل إلى فاعل.
3. افتقار الفعل إلى تاء التانيث للدلالة على الفاعل المؤنث.
4. افتقار فعل التعجب إلى اسم نكرة ينصبه على التمييز.
5. افتقار الفعل المتعدي إلى مفعول به.
6. افتقار المضاف إلى مضاف إليه.

ويلاحظ فيها أنَّها تقتصر إلى ذلك عند دخولها في التركيب؛ لأنَّها خارج التركيب تدلُّ دلالة جزئية تتمثل في دلالتها المعجمية، فهي ذات مواد اشتقاقية يرجع إليها في المعجم (94).

إنَّ مظاهر الافتقار يكون تأثيرها كتأثير تضام الاختصاص في فهم النص، فكلاهما يستدعي عنصراً لغوياً لتمام المعنى.

ثانياً: التنافي: ويُقصدُ به أنَّ العنصرين لا يلتقيان مطلقاً، وهو عكس التلازم؛ لأنَّ وجود أحد العنصرين المتنافيين يعني استبعاد الآخر، كوجود حرف الجر الذي يمتنع أن يكون ما بعده فعلاً (95)، وهو من ظواهر

88 / انظر: البيان في روائع القرآن، تَمَام حَسَّان، ج1، ص 89. والموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص33. والتضام والتعاقب في الفكر النحوي نادية رمضان النجار، ص114.

89 / انظر: الموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص 30.

90 / المصدر السابق، ص30.

91 / انظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 292.

92 / انظر: الموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص31.

93 / انظر: البيان في روائع القرآن، تَمَام حَسَّان، ج1، ص89. والخلاصة النحوية، تَمَام حَسَّان، ص80. والموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص55. والتضام والتعاقب في الفكر النحوي، نادية رمضان النجار، ص114.

94 / انظر: الموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص 61.

95 / انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص(217-221). والنحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، ص36.

العناصر التركيبية، فهو خلاف التضام، وإنما دخل تحت التضام "باعتباره قسيماً للتلازم، وهذا التنافي قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر"⁽⁹⁶⁾ فالتنافي قاعدة سلبية لا تخلو من (لا) النافية، كقولهم: لا يدخل الحرف على الحرف، والضمير لا يوصف ولا يضاف... إلخ، ومن أمثله⁽⁹⁷⁾:

1. لا يُجمع بين (ال) والإضافة المحضة، ولا يُجمع بين التتوين والإضافة بنوعيهما.
2. لا يدخل حرف الجر على الفعل، ولا حرف الجزم على الاسم.
3. لا يجمع بين المضمّر ونعته، ولا يضاف إليه.
4. لا تضاف (كلا) و(كلتا) إلى المفرد أو الجمع أو النكرة.
5. لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، ولا عوامل الأفعال في الأسماء.

إذن التنافي قيمة عدمية، تقوم بدور خلافي على أساسه يكون التفريق والتمييز بين الأبواب النحوية، فلو وُجدَ حرف جر في التركيب امتنع أن يكون ما بعده فعلاً أو حرفاً وهكذا، هذه الفكرة يسميها الدكتور تَمَام حَسَّان (امتناع المعاقبة)؛ بمعنى امتناع أن يحلَّ لفظٌ مكان لفظٍ آخر في تركيب معين، فمثلاً قولك: (كتاب زيد)، فإنَّ المضاف كتاب يمنع أن يحل محله فعل أو ضمير أو أداة شرط، وكذلك المضاف إليه زيد يمتنع أن يحل محله بعض العناصر⁽⁹⁸⁾، لذلك يمثّل تضام التنافي قرينة من القرائن النحوية اللفظية الدالة على المعنى، فالمعنى يتحدد بالاعتماد على التنافي بين العناصر النحوية.

ومما يتفرع عن التضام مسألة الفصل أو عدم الفصل بين المتلازمين⁽⁹⁹⁾، إذ أنّ من صور التلازم ما يكون من حق المتلازمين فيه في نطاق الضميمة أن يتجاوزا.⁽¹⁰⁰⁾ ولا يجوز الفصل بين المتلازمين بأجنبي، وجوّزوا الفصل بالجملة الاعتراضية؛ لما لها من معنى في السياق⁽¹⁰¹⁾.

بهذا يتبيّن أثر قرينة التضام في الكشف عن المعنى بمظاهر التضام المختلفة (الاختصاص، الافتقار، التنافي)، أو المظهر الآخر المتفرع عن التضام وهو الفصل بين المتضامين، وأثر هذه القرينة في التركيب اللغوي وتوجيه المعنى.

ثالثاً: قرينة الرتبة:

تُعرّف الرتبة بأنّها: "الموقع الذي يتخذه العنصر النحوي في الجملة، وحركته في التركيب وعلاقته بالعناصر الأخرى في بناء الجملة"⁽¹⁰²⁾، وعرفّها بعضهم بأنّها: "ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي"⁽¹⁰³⁾، و" لكل كلمة في الجملة العربية ترتيب خاص بحسب وضعها اللغوي، فالفعل يتقدّم على

96 / اللغة العربية معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 221.
97 / المصدر السابق، ص 221. والبيان في روائع القرآن، تَمَام حَسَّان، ج1، ص (89-90). و التضام والتعاقب في الفكر النحوي، نادية رمضان النجار، ص(118-119).

98 / انظر: التضام وقيود التوارد، تَمَام حَسَّان (بحث)، مجلة المناهل، المغرب، السنة الثالثة، العدد6، 1976م، ص 103.

99 / انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 223.

100 / التضام وقيود التوارد (بحث)، تَمَام حَسَّان، ص 101.

101 / انظر: البيان في روائع القرآن، تَمَام حَسَّان، ج1، ص 109.

102 / الاحتمالات اللغوية المخلة بالقطع وتعارضها عند الأصوليين، كيان أحمد حازم، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2013م، ص 431.

103 / أقسام الكلام العربي، فاضل مصطفى الساقى، ص 186.

الفاعل، والفاعل يتقدّم على المفعول به، هذا في نظام الجملة الفعلية، والمبتدأ يتقدم على الخبر في الجملة الاسمية...⁽¹⁰⁴⁾، وهكذا بقيّة مكونات الجملة، وقد أشار النحويون إلى ترتيب عناصر الجملة وحدّدوا مواضعها قال ابن مالك:⁽¹⁰⁵⁾.

والأصل في الأخبار أن تُؤخّر
وجوّزوا التّقديم إذ لا ضرراً
كذا إذا يستوجب التصديراً
كأين من علمته نصيراً

ويخضع ترتيب الكلام في الجملة العربية لما يطلق عليه الأصل والفرع في النحو العربي، فلكلّ شيء أصل و فرع يخرج عنه⁽¹⁰⁶⁾، فالأصل في الجملة التي مسندها اسم (أنّ) يتقدّم المسند إليه، والأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدّم الفعل⁽¹⁰⁷⁾، والكلام كما يقول النحويون: "يكون له أصل ثمّ يتّسع فيه فيما شاكل أصله"⁽¹⁰⁸⁾، ومن هذا التوسع تعرضّ نظام ترتيب الكلمات إلى ما يدعو إلى تقديم بعض الكلمات على بعضها، وهذا العدول كذلك يجري وفق نظام في اللغة العربية بصورة خاصة واللغة بشكل عام؛ لذا نجد النحويين ينصون على أنّ هناك رتبة يجب الالتزام بها ورتبة حرة يجوز العدول عنها لمتطلبات الشكل والمعنى، من هنا يكون للرتبة نوعان: رتبة محفوظة، ورتبة أخرى غير محفوظة.

أولاً: الرتبة المحفوظة:

يقصد بها: "موقع الكلمة الثابت متقدّماً أو متأخراً في التركيب الكلامي، بحيث لو اختلف هذا الموقع لاختلّ التركيب باختلاله"⁽¹⁰⁹⁾، فالرتبة تكون محفوظة إذا كانت متقدمة دائماً، أو متأخرة دائماً عن صاحبها، فلا يتغير موضع الكلمة إلا في الضرورة، أو عند أمن اللبس⁽¹¹⁰⁾، فيؤدي العنصر اللغوي وظيفته في هذا الموقع، وإذا اختلف موضعه لاختلّ التركيب، أو تغيّر الباب النحوي، ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي ما يأتي:

1. تقدّم الموصول على الصّلة، والموصوف على الصّفة.
 2. تقدّم أدوات الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض وغيرها على متعلقاتها.
 3. تقدّم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وحرف القسم على المقسم به.
 4. تقدّم المضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وفعل الشرط على جوابه.
- وفي كلّ حالة من الحالات التي يستوجب فيها تقديم عنصر يستوجب كذلك تأخير العنصر اللاحق.

ثانياً: الرتبة غير المحفوظة:

104 / الجملة في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية دلالية)، عدنان خالد المرابي، ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 2013م، ص106.
105 / متن ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك، ص9.
106 / انظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملح، دار شروق، عمان، ط1، 2001م، ص25.
107 / انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص35.
108 / المقتضب، أبو العباس المبرد، ج1، ص46.
109 / أقسام الكلام العربي، فاضل مصطفى الساقى، ص186.
110 / انظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص286. والموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص92

يُقصد بها: "موقع الكلمة المتغيّر في التركيب الكلامي، متقدماً أحياناً ومتأخراً أحياناً أخرى"⁽¹¹¹⁾، فالكلمة أثناء الجملة – إذا كانت رتبها غير محفوظة – تحمل معها ما يدل على صفتها الإعرابية، وما دام للكلمة مثل هذه السمة فإن لها حرية التنقل داخل الجملة"⁽¹¹²⁾ فالعلامة الإعرابية هي التي تتيح الحرية للرتبة فيتقدّم ما حقّه التأخير، ويتأخر ما حقّه التقديم، مع المحافظة على وظيفة كل منهما"⁽¹¹³⁾ والرتبة غير المحفوظة قد يطراً عليها من دواعي أمن اللبس ما يدعو إلى حفظها"⁽¹¹⁴⁾ فإن وُجد في التركيب قرينة تمنع اللبس، كقولك: (أكل موسى الكمثرى)، لك أن تقدّم وتؤخّر.⁽¹¹⁵⁾

ومن الرتب غير المحفوظة ما يلي:⁽¹¹⁶⁾

1. المبتدأ والخبر.

2. المفعول به مع الفعل والفاعل.

3. الضمير ومرجعه.

4. الحال والفعل المتصرّف.

5. خبر كان وأخواتها – إذا كان غير جملة – إلى غيرها من المراتب التي لا تحفظ.

وعدم حفظ الرتبة لا يعني أن لا رتبة لها، بدليل التقديم تارةً والتأخير تارةً أخرى؛ إذ أنّ "الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللّغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه، أمّا غير المحفوظة، فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها"⁽¹¹⁷⁾ وتقوم الرتبة بوظيفة سياقية نحوية تساعد على أمن اللبس، ففي الجملة الاسمية التي يكون فيها خبر المبتدأ فعلاً، كقوله تعالى: "اللّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا"⁽¹¹⁸⁾ يكون الترتيب على هذا النحو ذا دلالة خاصّة بها ليتضح المعنى، إذ لا يجوز تقديم الخبر – إذا كان فعلاً – على المبتدأ؛ لأنّ بهذا ستتحول الجملة من اسمية إلى فعلية، والتعبير لكلّ منهما له دواعيه الخاصّة.

وفي ضوء ما تقدّم يتضح للباحثين أنّ لقرينة الرتبة بنوعها أثراً كبيراً في توجيه المعنى، بالاستناد إليها و بملاحظة أثر موقع الكلمات في النظم، سواء أكان الترتيب على الأصل أم على أساس العدول عن أصل الترتيب.

رابعاً: قرينة الربط:

الكلام لا يكون مجتمعاً مفيداً من دون ترابط بين عناصره، وهذه خلاصة ثلاث قرائن سياقية أطلق عليها الدكتور تَمّام حَسّان (القرائن العلائقية)⁽¹¹⁹⁾؛ أي التي تُفهم من ارتباط وتعلق الكلام ببعضه ببعض، والتي تعين على إحكام صياغة الجملة.

111 / أقسام الكلام العربي، فاضل مصطفى الساقى، ص 188.

112 / انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ص 87.

113 / العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد الطيف، ص 314.

114 / انظر: اللّغة العربية معناها ومبناها، تَمّام حَسّان، ص 209.

115 / الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 36.

116 / انظر: اللّغة العربية معناها ومبناها، تَمّام حَسّان، ص 207. وأقسام الكلام العربي، فاضل مصطفى الساقى، ص 188. والموقعية في النحو

العربي، حسين رفعت حسين، ص 126.

117 / البيان في روائع القرآن، تَمّام حَسّان، ج 1، ص 67.

118 / الزمر، الآية: 43.

119 / انظر: الخلاصة النحوية، تَمّام حَسّان، ص 80.

والربط منهج من مناهج المعالجة اللغوية التركيبية في اللغة العربية "باعتباره قرينة من القرائن اللفظية التي ينبغي أن تحلل التراكيب العربية في ضوء قواعدها وأنظمتها، باعتباره نظرية مهمة قائمة برأسها في إبراز العلاقات بين عناصر التراكيب العربية"⁽¹²⁰⁾ وتتحدد وظيفته بإيجاد التماسك بين الكلمات داخل الجملة، ثم بين الجمل داخل الفقرة، ثم بين الفقرات داخل النص، فيبدو الكلام متماسكاً لفظاً ومعنى⁽¹²¹⁾، من هنا كان للربط عناية فائقة في ميادين الدراسات اللغوية وخصّ بمباحث ودراسات مستقلة، حتى وجد أنه أهم مظهر لما عُرف في الدراسات المعاصرة بـ (نحو النص) خصوصاً الربط بين الجمل والفقرات⁽¹²²⁾، وما قدمه الدكتور تمام حسّان من فهم لهذه القرينة يعد "المعالجة الرائدة التي وظفت قرينة الربط باعتبارها قرينة لفظية على اتصال المترابطين أحدهما بالآخر"⁽¹²³⁾، ويتمّ الربط بثلاث طرق:⁽¹²⁴⁾

1. الإحالة:

وتعني "علاقة دلالية داخل الجملة والجمل، من خلال تطابق العناصر الدلالية بين الشيء المحيل والشيء المحال إليه"⁽¹²⁵⁾، ووظيفتها التذكير بعنصر آخر من عناصر الجملة، ولها صور عدّة هي في معظمها من قبيل مبدأ (الاختصار)، وذلك بعود الضمير إلى مرجع أو الإشارة إليه، أو وصف له بالموصول، أو بوسيلة أخرى غير الموصول⁽¹²⁶⁾، والأصل فيها " أن يتكرر اللفظ بذاته فيحيل إلى ذكره الذي سبق"⁽¹²⁷⁾، ولكن العربية تلجأ إلى غير ذلك لتحقيق الربط؛ وذلك للاختصار وطلب الخفة والحذف وغيرها، إذا أمّن اللبس، فتلجأ إلى ما يغني عن إعادة الذكر⁽¹²⁸⁾. ومن أهم ما يُغني عن إعادة الذكر، الضمائر بأنواعها الثلاثة:

- ضمائر الأشخاص.
- الضمائر الموصولة.
- ضمائر الإشارة.

وهذه الأنواع الثلاثة تشترك في طابع واحد هو الدلالة إمّا على مطلق غائب أو مطلق حاضر⁽¹²⁹⁾. والضمير عند النحويين العرب هو الأصل في الربط، وقد أشاروا في غير ما موضع إلى أهميته في تماسك النص، قال الرضي: "وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت

120 / أنظمت الربط في العربية (دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية)، حسام البهناوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003م، ص16.

121 / انظر: في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، خالد إسماعيل حسان، ص115.

122 / انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، محمد الشاويش، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس ط1، 2001م، ج1، ص423.

123 / أنظمت الربط في العربية، حسام البهناوي، ص45.

124 / انظر: الخلاصة النحوية، تمام حسّان، ص88. ومقالات في اللغة والأدب، تمام حسّان، ج1، ص(46، 174). والموقعية في النحو العربي، حسين رفعت حسين، ص158.

125 / في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، خالد إسماعيل حسان، ص116.

126 / انظر: مقالات في اللغة والأدب، تمام حسّان، ج1، ص195.

127 / الخلاصة النحوية، تمام حسّان، ص90.

128 / انظر: مقالات في اللغة والأدب، تمام حسّان، ج1، ص195.

129 / البيان في روائع القرآن، تمام حسّان، ج1، ص137. وانظر: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة ط1، 2006م، ص35.

جعلها جزء الكلام، فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير⁽¹³⁰⁾، ويتمّ الربط بالضمير العائد، وحين يعود يكون عوده على متقدّم لفظاً ورتبة، أو لفظاً دون رتبة، أو رتبة دون لفظ، ويعود بعضها على متأخر لفظاً ورتبة كضمير الشأن⁽¹³¹⁾.

2. المطابقة:

وهي مظهرٌ من مظاهر الربط في تركيب الجملة العربيّة، وهي قرينة لفظيّة "توثق الصّلة بين أجزاء التركيب، وتعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين"⁽¹³²⁾، ومن دونها تتفكّك العرى بين أجزاء التركيب، وتصبح الكلمات المترابطة منعزلة بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال⁽¹³³⁾.

والتماسك السّياقي ضرورة من ضروريات البلاغة في الكلام، بل في إفادته للمعنى، ويتطلّب ترابط وتوافق بين أجزاء معينة في السّياق وهي:⁽¹³⁴⁾

1. العلامة الإعرابيّة.

2. الشخص (التكلم، الخطاب، الغيبة).

3. العدد (الإفراد، التثنية، الجمع).

4. الجنس (التذكير، التأنيث).

5. التعيين (التعريف، التتكير).

والجملة العربيّة تختلف بحسب نوعها في التوافق بين أجزائها، بمعنى أن بعض عناصر الجملة قد يتوجب فيها التوافق بين أجزائها في واحد من العناصر أو اثنين أو أكثر، كما في التوافق بين التابع والمتبوع، إذ يغلب على التابع أن يتبع المتبوع بأربعة من هذه العناصر الخمسة⁽¹³⁵⁾، أو قد يتطلّب ثلاثة عناصر، كالمبتدأ والخبر، والإهدار في عنصر من عناصر التوافق بين أجزاء التركيب الذي يتطلب التوافق حول الجملة إلى لغو غير ذي معنى، من هنا يكون التوافق وسيلة من وسائل الربط، وقرينة في فهم المعنى.⁽¹³⁶⁾

3. الأداة:

تؤدي معنى وظيفي، فلا بيّنة لها خارج السّياق⁽¹³⁷⁾، وأهم وظيفة تؤديها داخل السّياق هي الربط بين العناصر اللّغوية المختلفة، بل إنّ الربط بالأداة هو أهم طرق الربط وأكثرها استخداماً في اللّغة العربيّة، والأدوات بمجملها رابطة تُقوّي بها الصّلة بين كل المفردات الداخلة في حيزها، سواء أكانت الأداة داخلة على

130 / شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار بونس، ليبيا، ط 1975م، ج 1، ص 238.

131 / انظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 215.

132 / مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ص 289.

133 / انظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تَمَام حَسَّان، ص 213.

134 / انظر: المصدر السابق، ص (211-212). والخلاصة النحويّة، تَمَام حَسَّان، ص (95-96). والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، دار دجلة، عمان، ط 1، 2007م، ص 251.

135 / انظر: المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط 1، 1398هـ، ص (100-101).

136 / انظر: مقالات في اللّغة والنحو، تَمَام حَسَّان، ج 1، ص 189.

137 / انظر: دراسات في الأدوات النحويّة، مصطفى النحاس، ص 26.

الجملة ك (أدوات النفي والاستفهام والشرط والتعجب)، أم كانت داخلة على المفردات ك (حروف الجر)، أم كانت داخلة على الجمل والمفردات، نحو (حروف العطف). أمّا أهم مواضع الربط في اللّغة العربيّة فهي⁽¹³⁸⁾:

1. الربط بين الموصول وصلته.
2. الربط بين المبتدأ وخبره إذا كان جملة.
3. الربط بين الحال وصاحبه، حين يكون الحال جملة إسميّة أو فعليّة.
4. الربط بين النعت ومنعوتة.
5. الربط بين القسم وجوابه.
6. الربط بين الشرط وجوابه.

بهذا يتضح ما للربط بكل أشكاله من أثر في توجيه دلالات النصوص، وفي توجيه المعنى، إذ لا معنى للكلام دون ترابط بين أجزائه المختلفة، فالربط قرينة لفظيّة تقوم بربط الكلمات بعضها ببعض في الجملة الواحدة، كما تربط بين الجمل لتكون الفقرات وتربط بين الفقرات لتكون النص الواحد، ويكون الربط بطرق معينة يحددها السّياق.

خامساً: قرينة العلامة الإعرابيّة:

ظاهرة الإعراب من أوضح الظواهر اللّغوية في اللّغة العربيّة، ويقصد بها: "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً"⁽¹³⁹⁾، وليس الإعراب أثراً شكلياً مختصاً بأواخر الكلم وحسب، إنّما هو دليل على المعاني، " فكلُّ واحد من وجوه الإعراب دال على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو"⁽¹⁴⁰⁾، وقد شكّلت العلامة الإعرابيّة موضوعاً للجدل عند النحاة على اختلاف عصورهم وتوجهاتهم، فراحوا يستجمعون حججهم العقليّة والمنطقيّة من أجل إثبات أصالة الإعراب وأهميته في تشكيل المعنى والدّلالة عليه.

ويمكن القول إنّ جمهور النحويين يرون أنّ العلامة الإعرابيّة دليلٌ على المعنى، وأنّ اختلاف الحركة دليلٌ على اختلاف المعاني، أو أنّه عنصرٌ من عناصر تحديد المعنى، هذا ما عليه جُلّ النحويين.¹⁴¹

فالإعراب من أبرز سمات اللّغة العربيّة ومتى ذُكر النحو ذُكر الإعراب؛ إذ إنّ من أبرز ظواهره وأدقّ مسائله، فهو يعين على توضيح المعاني، وهو وسيلة إيضاح للمتعلّم؛ ليدرك بها تركيب الجمل، فالإعراب مقروناً بالكلام؛ لأنّه أثر ظاهرٌ على آخر الكلمة أو مقدّر.

أمّا ما نُسب لقطرب المتوفي (206هـ) بما نقله عنه الزجاجي من عدم دلالة العلامة الإعرابيّة على المعنى، فهو رأي يقبل النقاش والاحتمال، وقد تأمله بعض الباحثين، وفيه قال الدكتور محمد حماسة: ولم يذكر لنا الزجاجي عمّن أخذ قول قطرب هذا، وقد كان رأي قطرب هذا كفيلاً بأن يثير كثيراً من الضجة حوله

¹³⁸ / انظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص213. والمعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي، ص337. وأنظمة الربط في العربيّة، حسام البهناوي، ص45.

¹³⁹ أسرار العربيّة، ابن الأنباري، ص32. وانظر: شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق خليل عبد القادر عيسى الدار العثمانية، عمان، ط10، 2001م، ص133

¹⁴⁰ / مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1987م، ص251.

¹⁴¹ / انظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ط1، 1999م، ص48. والمعنى وظلال المعنى، محمد يونس علي، ص325.

في عصره... غير أن هذا كله حقيق بأن يثير قلق الباحث، ويدفعه لإعادة النظر في رأي قطرب المنسوب إليه.⁽¹⁴²⁾، وقد ردَّ كثير من العلماء والباحثين هذا الرأي.⁽¹⁴³⁾

وسواء أكانت العلامة الإعرابية ذات دلالة على مذهب النحاة القدامى أم غير دالة بحسب مذهب قطرب المتفرد عن النحاة القدامى، فإن الذي لا خلاف فيه أن النصوص التي وصلتنا خلال مرحلة جمع اللغة، كانت في قمة التصرف الإعرابي منتظمة في شكل لغوي دقيق وكان النص القرآني من بعد في غاية هذا التصرف الإعرابي الذي لا يساور فيه الشك إلا جاهلاً بالقراءات القرآنية، فالعلامة إعرابية تحمل دلالة للمتلقى؛ لأنَّ المتكلم يستخدمها لنقل أفكاره.

والعلامة الإعرابية قرينة لفظية ملازمة لبنية الكلمة، وهي كما يقول الدكتور تمام حسَّان: "كبرى الدوال على المعنى"⁽¹⁴⁴⁾، فهي قرينة في النظام التركيبي، تُعين على تحديد المعنى، وليست هي الدال الوحيد على المعنى، فهي جزء من كل، وقرينة من القرائن التي لها أهمية في بيان المعنى مع غيرها من القرائن.⁽¹⁴⁵⁾

فهذه القرينة لها دورٌ - لا شك فيه - في فهم الأبواب النحوية ولكنها بمفردها لا يمكن أن تكون عاملاً في فهم التركيب، إذ كيف يمكن لنا أن نُميِّز بها الأبواب النحوية حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً.⁽¹⁴⁶⁾ وهذا ما أشار إليه الدكتور تمام حسَّان بقوله: "ولا أكاد أملُ ترديد القول: إنَّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفتُ القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"⁽¹⁴⁷⁾.

لا شك أن المعاني الوظيفية تُعبّر عنها المباني الصرفية، وهي في أساسها تتصف بتعدد المعاني، فالمبنى الصرفي الواحد بوسعه أن يعبّر عن أكثر من معنى ما دام أنَّه غير متحقق بعلامة إعرابية ما، وهي بدورها لا تكفي، فلا بدَّ من وجود الكلمة في سياق ما؛ لتدل على المعنى الذي يقصده المتكلم، فالأثر الإعرابي قرينة لفظية من جملة القرائن، فهي تعين على توضيح وظيفة الكلمة في التركيب حينما يقع الغموض بين عناصره.

وقد أشار العلماء إلى دلالة العلامة الإعرابية فقالوا: "الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة"⁽¹⁴⁸⁾، أو بمعنى أدق الرفع علم الإسناد والنصب علم التخصيص، والجر علم النسبة، وهذا تمييز مهم للعلامة الإعرابية والحالة الإعرابية، فالعلامة الإعرابية هي إحدى القرائن التي تساعد على تحديد الحالة الإعرابية، وهذه العلامات هي الرفع والنصب والجر والجزم، ويندرج تحت هذه الأجناس الأصول

142 / من العلماء المحدثين من تأثر برأي قطرب ومن أشهرهم: الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة)، وتبعه فؤاد ترزي في كتابه (في أصول اللغو والنحو)، وجبر ضومط في كتابه (فلسفة اللغة العربية)، وداؤود عبده في كتابه (أبحاث في اللغة العربية).

143 / انظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص70

144 / اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص232.

145 / انظر: الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش، ص12.

146 / النحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، ص28.

147 / اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسَّان، ص207.

148 / شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن، ج1، ص69. وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص196.

والفروع، فالحركات هي الأصل في الإعراب، وما بعدها فروع، والحالة الإعرابية هي الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو الإضافة أو غيرها⁽¹⁴⁹⁾.

إذا كان الإعراب لا يدل على المعنى النحوي للفظ المقصور، ولا المنقوص في حالتي الرفع والجر، ولا المبنيات، ولا الماضي والأمر من الأفعال ولا المضارع الناقص، في حالة الرفع، ولا المركبات العددية، ولا الجمل ذوات المحل، ولا المصادر المؤولة عندها يتبين أنّ العلامة الإعرابية لا تستطيع أن تدل على جميع الأبواب النحوية، وأنّ دلالتها مقصورة على الأسماء المتمكنة والمضارع الصحيح الآخر، يضاف إلى ذلك أنّ مطلق العلامة كالضمة أو الفتحة لا تدل على باب واحد وإنما قد تدل على أكثر من باب، فالمرفوع قد يكون فاعلاً، أو مبتدأً أو خبراً وهكذا⁽¹⁵⁰⁾.

وهذا يؤكد ما تبناه الدكتور تمام حسّان في نظريته في النحو العربي (تضافر القرائن) التي أعطى فيها للعلامة الإعرابية المكان الصحيح والحيز المناسب، والعلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى تكون على مستويين: مستوى الإنشاء ومستوى التلقي، فهي أداة في يد المتكلم يوجهها لأجل نقل ما يختلج في نفسه من تصورات ومفاهيم، فتكون أماراتٍ دالة بين المتكلم والمتلقي لرفع اللبس الذي قد يعتري الكلام أثناء الاتصال؛ أي أنّ العلامة الإعرابية تكون تابعة للمعنى في مرحلة إنشاء النص، وهي من جانب آخر متبوعة، ويتحدد معنى النص على ضوءها، وهذا يكون في مرحلة تلقي النص، الذي تكون فيه العلامة محدّدة سلفاً؛ لأنّها مقروءة أو مسموعة، فينطلق منها المتلقي إلى مدلولاتها، وهي هنا قرينة مهمة من قرائن المعنى.⁽¹⁵¹⁾

فقرينة العلامة الإعرابية من القرائن التركيبية التي توجّه المعنى في النصوص؛ لذلك تتخذ مساحاتٍ واسعة في توجيهها لمختلف أنواع النصوص، وتفتح المجال أمام الاحتمالات المختلفة للمعاني، كما أنّ للسياق أثراً كبيراً في ترجيح العلامة الإعرابية، إذ أنّ الترجيح للقرينة غالباً ما يكون في ضوء سياق معين يوجه القرينة نحو دلالة محدّدة.

خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة، وبعد عرض الباحثين لدور القرائن في توضيح المعنى، ووظيفتها في فهم المقصود، لاسيّما اللفظية خلاصاً لمجموعة من النتائج على النحو التالي:

- 1/ مصطلح القرينة حديث، إلا أنّ مفهومها قديم، تناوله نحاة العربية الأوائل.
- 2/ عرّفت القرينة عند علماء العربية السابقين الأولين بمسميات مختلفة أبرزها (الأمارة، الدلالة، الآية).
- 3/ القرائن النحوية أبرز الدوال اللغوية وأكثرها استيعاباً للمعنى.
- 4/ المعنى المستكشف هو نتيجة للقرائن التي تقدمها اللّغة، ويوظفها المنشيء ويستتير بها المتلقي.
- 5/ القرائن اللفظية أكثر استخداماً من القرائن المعنوية في لغة العرب.

149 / انظر: أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه، لطيف حاتم الزامل، ص149. والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ص230.

150 / أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، ص183

151 / انظر الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دليّة مزوز، ص84. وانظر الشكل والدلالة (دراسة نحوية للفظ والمعنى)، عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة، 2002م، ص62.

- 6/ للسياق تأثيرٌ غير خافٍ على مجمل القرائن؛ إذ له أثرٌ كبيرٌ في تحديد القرينة وفهمها والكشف عنها.
- 7/ تتعاقد القرائن اللَّفْظِيَّة للكشف عن مراد المتكلم ومقصود الكاتب.
- 8/ كثيراً ما يَعْظُم دور قرينة من القرائن في سياقٍ ما، بينما يتضاءل في سياقٍ آخر.
- 9/ القرائن اللَّفْظِيَّة خمسٌ هي: (الأداة، والتضام، والترتبة، والربط، والعلامة الإعرابِيَّة).
- 10/ العلامة الإعرابِيَّة وحدها غير كافية لتوضيح المعاني المقصودة، لكن لها الأثر الأكبر في ذلك.
- هذا، ويوصي الباحثان بدراسة كل قرينة على حدة؛ حتى تجد كلُّ قرينةٍ نصيبها من البحث والدراسة، كما حُظِّيتُ به قرينة الإعراب.
- قائمة المصادر والمراجع:**

- القرآن الكريم.
- الإِتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ط 1974م.
- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010م.
- الاحتمالات اللُّغوية المخلة بالقطع وتعارضها عند الأصوليين، كيان أحمد حازم، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2013م.
- الأدوات النحويَّة في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 2001م.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويَّة العربيَّة (تأسيس نحو النص)، محمد الشاويش، المؤسسة العربيَّة للتوزيع، تونس ط1، 2001م.
- الأصول (دراسة ابيستمولوجية للفكر النحوي عند العرب)، تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، العراق، ط 1988م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1977م.
- اكتشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
- أنظمة الربط في العربيَّة (دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية)، حسام البهناوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003م.
- البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، بلا ت ط.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، دار الهداية، بيروت، بلاط، بلا ت ط.
- التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، بلام ن، ط2، 1431هـ.

- التحليل النحوي أصوله وأدلتها، فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية، مصر، ط1، 2002م.
- التضام والتعاقب في الفكر النحوي، نادية رمضان النجار (بحث)، مجلة علوم اللغة، مصر، مجلد3، العدد 4، 2000م.
- التضام وقيود التوارد، تمام حسّان (بحث)، مجلة المناهل، المغرب، السنة الثالثة، العدد 6، 1976م.
- التعريفات، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بلاط، بلا ت ط.
- تفسير ابن فورك، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 2009م.
- جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2000م.
- الجنى الذاتي في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، بلا ت ط.
- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القاسم الطلحي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، بلاط، بلا ت ط.
- الجملة في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية دلالية)، عدنان خالد المرابحي، ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 2013.
- الخلاصة النحوية، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.
- الخلاف النحوي في الأدوات، عامر فائل محمد بلحاف، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م.
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة ط1، 2006م.
- دراسات في الأدوات النحوية، مصطفى النحاس، شركة الربيعان، الكويت، ط1، 1979م.
- دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، منشورات دار الصدر، ط7، 1434هـ.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط3، 1992م.
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1999م.
- الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، دار السياب، لندن، ط1، 2007.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 2002م.

- شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية، عمان، ط10، 2001م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط 1975م.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.
- الشكل والدلالة (دراسة نحوية لفظ والمعنى)، عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة، 2002م.
- الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، أبو نصر الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م.
- العربيَّة وعلم اللُّغة النبوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، بلا م ن، ط1، 2000م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط1، 2001م.
- في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، خالد إسماعيل حسَّان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009م.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 1426هـ - 2005م.
- القرائن عند الأصوليين، محمد بن عبد العزيز المبارك، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 2005م.
- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي(بحث)، تمام حسَّان، مجلة اللسان العربي، المغرب، ط 1974م.
- القرائن والنص (دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص)، أيمن صالح، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط1، 2010م.
- القرينة في اللُّغة العربيَّة، كوايزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ط1، 2009م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.
- لُغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996م.
- اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ط 6، 2009م.
- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008م.

- متن ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2006م.
- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، مصر، بلاط، بلا ت ط.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، القاهرة، ط1991م.
- المطوّل (شرح تلخيص المفتاح)، سعد الدين التفتازاني، تحقيق أحمد عزو، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، بلا ت ط.
- المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط1، 1398هـ.
- معجم البلاغة العربيّة، بدوي طبانة، دار المنارة، جدة، ط4، 1997م.
- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بلام ن، بلاط، بلا ت ط.
- معجم لغة الفقهاء، محمد رواسي قلجعي وحامد صادق قنبيي، دار النفائس، بلام ن، ط2، 1988م.
- المعجم المفصّل في شواهد العربيّة، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
- المعجم المفصّل في علوم البلاغة (البدیع والبيان والمعاني)، إنعام فوال عكاوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1996م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط1979م.
- المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربيّة)، محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بلام ن، ط2، 2007م.
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1987م.
- مقالات في اللغة والأدب، تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، دار دجلة، عمان، ط1، 2007م.
- المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، عز الدين مجدوب، كلية الآداب، سوسة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م.
- الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقيّة)، حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط1.
- نظريّة أدوات التعريف والتكثير وقضايا النحو العربي، غراتشيا غابوتشان، تحقيق جعفر دك الباب، مطابع مؤسّسة الوحدة، سوريا، ط1980م.
- نظريّة الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار شروق، عمان، ط1، 2001م.